

مصر تصعد حملتها على المدافعين عن حقوق الإنسان المنفيين

الأربعاء 2 أكتوبر 2024 11:39 م

كشف تقرير جديد أن قوات الأمن المصرية تصعد من اضطهادها للمدافعين عن حقوق الإنسان المنفيين في محاولة لقمع المعارضة في الخارج. ويوضح التقرير، الذي يستند إلى مقابلات مع 10 نشطاء في مجال حقوق الإنسان فروا من مصر بين عامي 2017 و2020، كيف استخدمت السلطات المصرية مجموعة من الأساليب لتخويفهم ومضايقتهم، بما في ذلك إصدار أحكام غيابية، وبدء تحقيقات قضائية ووضعهم على قوائم الإرهاب. وأفاد المتضررون بأنهم حرموا من الخدمات القنصلية وحتى سحب جنسيتهم، مما جعل وضعهم القانوني محفوفاً بالمخاطر. وبحسب التقرير الذي نشرته يوم الاثنين منظمة حقوق الإنسان المصرية والجهة المصرية لحقوق الإنسان، فإن أجهزة الأمن تتعقب وتراقب أنشطة النشطاء المنفيين وترهب عائلاتهم من خلال استدعائهم بشكل متكرر للاستجواب أو احتجازهم تعسفاً. وأفاد النشطاء أيضاً، أنهم يتعرضون للاستهداف بالمضايقات الرقمية، من خلال القرصنة واستخدام برامج التجسس. وقالت سمر الحسيني، مديرة البرامج في منظمة حقوق الإنسان المصرية، لموقع ميدل إيست آي: "لقد اعتبرت الحكومة المصرية النفوذ المتزايد لمجتمع النشطاء المنفيين في البلاد تهديداً كبيراً". وتابعت: "من خلال ملاحقة النشطاء الذين يعيشون في المنفى بشكل عدواني، يبدو أن الحكومة عازمة على الحد من قدرتهم على إدانة الانتهاكات والدعوة إلى المساءلة والتأثير على السياسات والآليات الدولية المتعلقة بحالة حقوق الإنسان في مصر".

اتفاقيات التسليم

لم يكن لدى غالبية الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من أجل التقرير الكثير من الخيارات بشأن بلد المنفى، واضطروا إلى اتخاذ القرار على أساس اعتبارات لوجستية ومالية. وعند وصولهم، أفاد العديد من النشطاء أن البلدان التي فروا إليها أبرمت اتفاقيات تسليم مع مصر، في حين لم يكن لدى آخرين موقف واضح بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في مصر تحت حكم عبد الفتاح السيسي. وأفاد العديد من النشطاء أنهم تركوا في "حالة من الفراغ القانوني" عند وصولهم إلى مطارات بلدهم المختار. وتذكر أحد الأشخاص إلغاء تأشيرته عند وصوله إلى كوريا. وعندما سئل عما إذا كان يريد ترحيله إلى مصر أو ماليزيا، اختار ماليزيا، ووصل في وقت انتخابات عام 2018. وقال أحد المدافعين: "لقد بقيت في المطار لمدة ثلاثة أيام في ذلك الوقت، كان مهاجير [محمد] ونجيب [رزاق] على وشك الترشح للانتخابات. كانت حكومة نجيب تدعم ترحيل المعارضين، وكانت في السلطة في ذلك الوقت. كان هناك حديث عن أنها سترحل الناس ولكن بسبب الانتخابات، تم إطلاق سراحني. فاز مهاجير، ولم يتم ترحيلي إلى مصر". وأفاد عدد من الناشطين أن رحيلهم من مصر دفع السلطات إلى تسريع وتصعيد الإجراءات القانونية ضدهم - والتي تميل في قضايا أمن الدولة إلى التقدم ببطء، ولا تصبح نشطة إلا بعد تحقيق مطول. وقال أحدهم إن قضيته، التي كان يعتقد أنها قد تم تعليقها، أعيد تنشيطها في اليوم الذي غادر فيه مصر. وقال أغلب الأفراد الذين تمت مقابلتهم من أجل التقرير إنهم لا يعرفون حالة قضاياهم، ويترددون في طلب الاستفسار من محاميهم خوفاً من الانتقام. وعلاوة على ذلك، فإن إدراج المدافعين المصريين عن حقوق الإنسان على قوائم الإرهاب يمكن أن يكون له عواقب قانونية وخيمة ويجعل وضعهم في الخارج أكثر خطورة - مما يؤدي إلى وضعهم على قوائم المراقبة في المطارات والمعابر الحدودية، وتجريدتهم من الحقوق المدنية والسياسية وخضوعهم لمصادرة الممتلكات والأصول والثروات، كما أضاف التقرير. وقالت الحسيني لـ "ميدل إيست آي": "إن النتائج الواردة في التقرير ترسم صورة مقلقة للغاية للخسائر الشخصية الهائلة التي يفرضها هذا القمع على مجتمع حقوق الإنسان المنفي". وتابعت: "خوفاً على سلامة أحبائهم، يضطر الكثيرون إلى تقليص نشاطهم في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان أو حتى وقفه تماماً. واضطر آخرون إلى قطع العلاقات تماماً مع مصر، وقطع الاتصالات بمنزلهم ومجتمعاتهم". واتهمت جماعات حقوق الإنسان حكومة السيسي، التي تولت السلطة منذ عام 2014 بعد انقلاب عسكري، بالإشراف على أسوأ حقبة من القمع في البلاد.

ويقال إن ما يقدر بنحو 60 ألف سجين سياسي يقبعون في السجون المصرية بشكل تعسفي، وأجبر العشرات من المدافعين عن الديمقراطية على الفرار إلى المنفى على مدى العقد الماضي.

<https://www.middleeasteye.net/news/egypt-ramps-crackdown-exiled-human-rights-defenders-says-report>